التشريعات الإعلامية الإماراتية ودورها في مكافحة جرائم الإرهاب

د. أمجد عبدالقادر عوض عبدالعزيز*

ملخص البحث:

المستقرى لظاهرة الإرهاب والتطرف وعلاقتها بوسائل الإعلام يجد أنها تحظى باهتمام كبير من الحكومات والشعوب في شتى أنحاء العالم لما لها من آثار خطيرة على أمن الدول واستقرارها؛ لذا تتناول هذه الورقة البحثية بيان الضوابط والقيود القانونية الواردة في تناول قضايا الإرهاب في وسائل الإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة التشريعات والقوانين التي تحكم العمل الإعلامي بها، وإعطاء صورة واضحة عن هذه الضوابط، ومدى مواكبتها لتحولات تكنولوجيا الإعلام المتسارعة. ويقتضي ذلك أن تتعرض الورقة إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات منها:

- ماذا نعني بالإرهاب؟.
 - ما هي العلاقة بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الإرهاب؟.
 - ماهي الضوابط المفروضة على الإعلام بدولة الإمارات العربية في تناول قضايا الإرهاب؟.
 - هل تواكب هذه الضوابط وتستوعب تطورات تكنولوجيا الإعلام؟.
- وسوف تستند الدراسة في وصفها للظاهرة موضع البحث وتفسيرها على نظرية المسؤولية الاجتماعية كإطار علمي يمكن في ضوئه تفسير النتائج في سياقها الطبيعي. وتتبع الدراسة من أجل تحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها المنهج الوصفي، مستخدمة أسلوب تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي من خلال تحليل القوانين والتشريعات الإعلامية المنظمة لتناول قضايا الإرهاب.

Abstract

The extrapolator of the phenomenon of terrorism and extremism and its relationship to the media finds that it draws the attention of governments and people around the world, because of its serious

* أستاذ مساعد - كلية الإعلام - جامعة أم درمان الإسلامية وكلية الإمارات للتكنولوجيا.

consequences on the security and stability of countries; therefore this study deals with explaining the legal rules and restrictions organising dealing with terrorism issues in the media in the United Arab Emirates By studying the legislation and laws ruling the media works, and giving a clear image of these rules, to update and catch up with the rapid transformations of media technology. This requires the study to be exposed to answer many questions, such as:

- What is the meaning of terrorism?
- What is the relationship between freedom of speech and protecting society from terrorism?
- What are the rules imposed on the media in the United Arab Emirates to deal with terrorism cases?
- Do these rules keep up-to-date and accommodate the fast Changes taking place in media technology?

The study will rely on describing the phenomenon on the theory of social responsibility as a scientific framework of which the results can be interpreted in its natural context.

In order to achieve the objectives and answer the questions, the study uses the descriptive method, using the content analysis method, both quantitative and qualitative, through analyzing media laws and legislations organized to deal with terrorism issues.

الكلمات المفتاحية: -

الإرهاب، التشريعات الإعلامية، حرية الرأي والتعبير،

المقدمة: -

إن المستقرى لظاهرة الإرهاب والتطرف وعلاقتها بوسائل الإعلام يجد أنها تحظى باهتمام كبير من الحكومات والشعوب في شتى أنحاء العالم لما لها من آثار خطيرة على أمن الدول واستقرارها؛ وتعد ظاهرة الإرهاب من أكبر وأخطر القضايا التي أصبحت تشكل رهاناً وتحدياً كبيرين على المستويين الدولي والإقليمي، لما لها من انعكاسات على أمن واستقرار العديد من المجتمعات، خاصة في ظل فشل المقاربة الأمنية العسكرية للتصدي لمواجهة واحتواء هذه الظاهرة

المعقدة، التي لا تزال موضع اختلاف من حيث تحديد مفهومها وطبيعتها، وتعدد أسبابها ومبرراتها ومصادرها وأنشطتها وأهدافها.

وبما أن الإعلام بمختلف وسائله هو الذي يقوم بتغطية هذه القضية بشكل مستمر، فقد خلق ذلك نوعاً من العلاقة الشائكة بين الإعلام والإرهاب، حيث أصبحت تشكل هذه العلاقة سلاحاً ذو حدين، ويتمثل الجانب السلبي لها في توظيف الجماعات الإرهابية لهذه الوسائل لنشر أيديولوجيتها وتجنيد الشباب وزعزعة أمن واستقرار الدول والمجتمعات، إضافة إلى استغلالها في الدعاية والترويج لنفسها لتحقيق أهدافها بسرعة وعلى نطاق واسع، وهو ما أعطى صفة العالمية لهذه الظاهرة، في حين يتمثل الجانب الايجابي لهذه العلاقة في استغلال مختلف وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا للتصدي ومواجهة الإرهاب، باعتبار النشاط الإعلامي على درجة كبيرة من الأهمية في ظل الاستراتيجيات الأمنية الحديثة، وهو ما سعت إليه العديد من وسائل الإعلام العالمية والعربية، من خلال توعية الرأي العام والشباب خاصة إزاء ظاهرة الإرهاب والأفكار المتطرفة، وتوجيه المواطنين توجيهاً صحيحاً نحو تبني سلوكيات تسهم في تنمية مجتمعاتهم، إضافة إلى نشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال، والعمل على كشف حقيقة هذه الظاهرة الخطيرة وأساليبها التي ترزق امن واستقرار مختلف المجتمعات.

تجدر الإشارة إلى أن البعد الايجابي لعلاقة الإعلام بالإرهاب قد يتحول إلى بعد سلبي، في حال تم توظيف مختلف وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال بشكل خاطئ وغير فعال عند تناول هذه الظاهرة، حيث يصبح الإعلام داعماً بشكل مباشر أو غير مباشر للأعمال الإرهابية، وهو ما سيكون له الآثار السلبية التي ستعكس على الأمن القومي للدول، لذا سعت العديد من دول العالم إيلاء هذه العلاقة قدراً كبيراً من العناية القانونية بما يتفق مع حرية الرأي والتعبير عنه

والتواصل مع الآخرين من ناحية والحدود والضوابط المرسومة لممارسة هذا الحق بما لا يضر بمصلحة المجتمع والأفراد من ناحية أخرى.

وعليه فإن البحث في التشريعات الإعلامية بمختلف أنواعها والمتعلقة بالإرهاب له مبرراته في ظل ما يطرح على الساحة العربية والعالمية من أحداث ومجريات تتصل بالإرهاب.

مشكلة الدراسة: -

تتمثل مشكلة الدراسة في بحث الضوابط والقيود القانونية الواردة على تناول قضايا الإرهاب في وسائل الإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة التشريعات والقوانين التي تحكم العمل الإعلامي بها، وإعطاء صورة واضحة عن هذه الضوابط، ومدى مواكبتها لتحولات تكنولوجيا الإعلام المتسارعة التي يشهدها العالم.

وبالتالي فإن الإشكالية التي تطرحها هذه الورقة البحثية تتمثل في التساؤل التالي: ما هي العلاقة بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الإرهاب؟ وما هي الضوابط المفروضة على الإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة في تناول قضايا الإرهاب؟ وهل تواكب هذه الضوابط وتستوعب تطور تكنولوجيا الإعلام؟.

الهدف من الدراسة: -

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1. التعرف على ماهية الإرهاب.
2. تسليط الضوء على إشكالية العلاقة بين الإعلام والإرهاب.
3. التعرف على الضوابط الحاكمة لتناول قضايا الإرهاب بدولة الإمارات العربية المتحدة.
4. التعرف على مدى مواكبة الضوابط الحاكمة لتطورات تكنولوجيا الإعلام.

تساؤلات الدراسة: -

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ماذا نعني بالإرهاب؟.
2. ما هي العلاقة بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الإرهاب.
3. ما هي الضوابط المفروضة على الإعلام بدولة الإمارات العربية في تناول قضايا الإرهاب؟.
4. هل تواكب هذه الضوابط وتستوعب تطورات تكنولوجيا الإعلام؟.

أهمية الدراسة: -

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الضوابط التي تحكم تناول وسائل الإعلام لقضايا الإرهاب بدولة الإمارات العربية، وما تعكسه هذه الضوابط على حرية وسائل الإعلام، وذلك من خلال:

1. بيان ماهية الإرهاب ودور الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة.
2. رصد القوانين والتشريعات الحاكمة لتناول قضايا الإرهاب.
3. قد تكون قاعدة ينطلق منها الباحثون للكشف عن المزيد من الحقائق التي تتعلق بظاهرة الإرهاب.

حدود الدراسة: -

سوف يتناول الباحث موضوع بحثه في إطار القوانين والتشريعات المتصلة بالإرهاب ذات الصلة بالعمل الإعلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وستتم هذه الدراسة على ضوء القوانين المنظمة لقطاع الإعلام والصحافة والنشر وقوانين العقوبات وقوانين مكافحة الجرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب فضلاً عن دستور الدولة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

الدراسات السابقة: -

سعى الباحث للإلمام ببعض الدراسات السابقة التي يرى أنها تتصل إلى حد ما بموضوع بحثه، والتي كانت على النحو التالي: -

الدراسة الأولى⁽¹⁾:

الموضوع: دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف (دراسة ميدانية).

الباحث: تحسين محمد أنيس شردافة.

الهدف: هدفت الدراسة التعرف إلى دور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب والتطرف، وذلك من خلال تبصير الرأي العام العربي بأن الإرهاب يستهدف ترويع الأمنين وسفك دماء الأبرياء، وتدمير المنشآت الحيوية وتكوين رأي عام مناهض للغلو والتطرف بصورة مختلفة، كما هدفت إلى تحقيق وحدة العمل الإعلامي العربي وتكامله في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وأخيراً الكشف عما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائية فيما يتعلق بآراء أفراد العينة نحو دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف.

المنهج: المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج: توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير المرتبة الأكاديمية نحو دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف.

الدراسة الثانية⁽²⁾:

الموضوع: موضوعات الإرهاب في الفضائيات العربية (دراسة في الشكل والمضمون).

الباحث: حسن علوان.

الهدف: التعرف على الأشكال والمضامين للأفلام والبرامج (موضوعة البحث) التي يشاهدها جمهور المتلقين في الإعلام الفضائي العربي. والتعرف على أنواع التأثيرات المطروحة في الخطاب الإعلامي الفضائي العربي بالنسبة لموضوع الإرهاب. معرفة المساحة الزمنية للصورة التلفزيونية في هذا الخطاب. تحديد مدى

التوافق بين النص (المضمون) والصورة (الشكل) في الخطاب المذكور. تحديد نوعية الأصوات المستخدمة في الخطاب الإعلامي هذا. ماهية اللغة المستخدمة في هذا الخطاب الإعلامي. المنهج: تحليل المضمون.

النتائج: -

1. من حيث جهة الإنتاج، أنتجت التنظيمات المسلحة (140) فيلماً وبرنامجاً من مجموع عينة البحث وبلغت نسبتها المئوية (33.93 %) ، فيما أنتجت الفضائيات العربية سبعة أفلام وبرامج فقط وبلغت نسبتها (4.66 %) وظهر أن ثلاثة أفلام ضمن العينة كانت مجهولة جهة الإنتاج.
2. من حيث ماهية الخطاب الإعلامي، بلغت نسبة الخطاب الموجه من قبل شخص ضمن عينة البحث (3333%)، فيما بلغت نسبة الخطاب الموجه من قبل أكثر من شخص (6666%).
3. من حيث الفئات المستهدفة اقتصر الخطاب الإعلامي الموجه من قبل التنظيمات المسلحة على الخطاب ذي التوجه العام دون تحديد فئة مستهدفة.
4. من حيث أنواع اللقطات المستخدمة كان العدد الأكبر من اللقطات المستخدمة في عينة البحث هي اللقطات البعيدة حيث بلغ عددها (90) لقطة ونسبتها (60%)، وسبب ذلك يعود إلى حاجة القائمون بتنفيذ العمليات المسلحة ومنهم القائمين بعمليات التصوير إلى سرعة التنفيذ والانسحاب من مكان الحدث.
5. اقتصر استخدام اللقطة القريبة على الأفلام التي يجري تصويرها داخل الأماكن الثابتة مثل مقرات التنظيمات المسلحة أو المقرات البديلة حيث الأمان النسبي وحرية التصوير، وبلغ عددها (30) لقطة ونسبتها (20%)

واستخدمت في تصوير عمليات تصنيع الأسلحة والمتفجرات أو في توديع منفذي العمليات الانتحارية.

6. من حيث زوايا الكاميرا والتقنيات والمعينات المستخدمة أكثر زوايا الكاميرا استخداماً في الأفلام (عينة البحث) كانت زاوية (مستوى النظر) حيث استخدمت (148) مرة وبلغت نسبتها (9866%).

النظريات المؤطرة للدراسة: -

قام الباحث بالاسترشاد بنظرية "المسؤولية الاجتماعية" كإطار عام للدراسة، حيث أنها تعني الاهتمام بالصالح العام ويحددها آخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن تتصف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل. والاعتماد عليها ومراعاة النواحي الأخلاقية⁽³⁾. ويلخص ما كفيل بالمبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية بما يلي⁽⁴⁾:

1. ينبغي على الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى الإسهام في التزامات معينة للمجتمع.
2. يمكن لوسائل الإعلام تنفيذ الالتزامات من خلال احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن.
3. على وسائل الإعلام المبادرة لتنظيم نفسها ذاتياً.
4. يتوجب على وسائل الإعلام تجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية، وكذلك عليها الامتناع عن توجيه أية إهانة إلى الأقليات.
5. على الصحافة احترام التعددية فيها وعليها أن تعكس تنوع الآراء وتحترم حق الرد.
6. للمجتمع حق على الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها.

منهج الدراسة: -

اعتمدت الدراسة على منهج المسح Survey Method الذي يعتبر من أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية خاصة البحوث الوصفية. ويعتبر من أصلح المناهج لهذا البحث حيث أن المسح ينصب على دراسة أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة وفي مكان معين، وزمان معين. ويتجه إلى توضيح الطبيعة الحقيقية للأشياء، أو المشكلات أو الأوضاع الاجتماعية، وتحليل تلك الأوضاع للوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها⁽⁵⁾. وسوف يتم المسح من خلال مسح وتحليل التشريعات والقوانين الخاصة بتناول قضايا الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أدوات جمع المعلومات: -

- استعانت الدراسة بأداتين مهمتين لجمع المعلومات، وهي:
 - تتمثل أولاهما في أداة التحليل من المستوى الثاني لتحليل كل ما وقع بين يدي الباحث أو معظمه لاستخلاص الضوابط المهنية الحاكمة للتناول الإعلامي لقضايا الإرهاب.
 - تتمثل ثانيهما في أداة تحليل الوثائق Document Analysis لتحليل التشريعات والقوانين التي تأسر البيئة القانونية الحاكمة للتناول الإعلامي لقضايا الإرهاب بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول: الإرهاب: أسبابه، أنواعه، أساليبه

أولاً: تعريف الإرهاب:

سوف يتم تعريف الإرهاب من خلال المطالب التالية: -

المطلب الأول: الإرهاب في اللغة:

نجد أن كلمة الإرهاب قد وردت في القرآن الكريم في كثير من المواضع مشتقة من الفعل رهب، وكلها تحمل معاني الخوف والخشية والرعب، حيث نجدها وردت في قوله تعالى:

د. أجد عبد الغادر عوض

- ﴿يُنَبِّئُ إِسْرَءِيلَ أَنْذَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَارْهَبُونِ﴾ (6).
 - ﴿قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ (7).
 - ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ وَفِي نُسْحَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (8).
 - ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ- عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ﴾ (9).
 - ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (10).
 - ﴿أَسْأَلُكَ يَدَّكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنْ الرَّهْبِ فَذُنْكَ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ- إِنَّهُمْ كَانُوا فَسِيقِينَ﴾ (11).
 - ﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خُشِعِينَ﴾ (12).
 - ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (13).
- أما في اللغة العربية فقد اشتقت كلمة "إرهاب" من الفعل المزيد "أرهب" ويقال أرهب فلاناً: أي خوفه وفزع، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضارع (رهب)، والرهبة هي الخوف والفزع (14).
- وعرف مجمع اللغة العربية الإرهاب على أنه الإخافة والتفريع، أما الإرهاب اصطلاحاً فهو "الإخافة والتفريع بغير حق، بالسعي في الأرض فساداً أو بقتل، أو باحتلال، أو غصب أو نهب من فردٍ عادٍ، أو فئة باغية، أو دولة ظالمة" (15).
- أما عن معنى الإرهاب في القواميس والموسوعات الأجنبية، فنجد أن أصل كلمة إرهاب في اللغة الإنجليزية Terror يرجع إلى الفعل اللاتيني Ters، الذي يعني الترويع أو الرعب والهول، وعرف قاموس أكسفورد Oxford كلمة إرهاب

على أنها: "سياسة أو أسلوب يُعد لإرهاب المناوئين أو المعارضين لحكومة ما وإفزازهم"، بينما تستخدم كلمة إرهابي للدلالة على أي شخص يحاول أن يفرض آراءه بالإكراه أو التهديد والترويع". كما عرفت موسوعة لاروس Larousse الإرهاب على أنه "أعمال العنف التي ترتكبها مجموعة ثورية" وعرفت الإرهابي على أنه "الفرد الذي يمارس أعمال العنف"⁽¹⁶⁾.

وعرفه الملحق الخاص لعام 1798م من قاموس الأكاديمية الفرنسية بأنه: "تلك الأفعال التي ترتكبها السلطة لنشر الرعب بين المواطنين من خلال الإكراه أو الاستعمال غير المشروع وغير المتوقع للقوة"⁽¹⁷⁾.

الإرهاب في الاصطلاح:

قبل التطرق إلى تعريف الإرهاب في الاصطلاح، نجد أنه لم يتفق المجتمع الدولي على تعريف للإرهاب حتى غدا المفهوم من المشاكل التي تعترض الباحثين، والسبب ليس غموض المصطلح فقد تداولته العامة فضلاً عن المتخصصين، ولا لقصور المعاجم اللغوية عن تقديم المفردات لتعريفه، ولكن اختلفت الإرادات السياسية تبعاً لاختلاف مصالحها وإيديولوجياتها وما تريد الوصول إليه من عدم الاتفاق. ونتج عن ذلك موقفان⁽¹⁸⁾:

الأول: موقف رافض للإرهاب بغض النظر عن دوافعه وأهدافه. وأدخل أصحاب هذا الموقف في الإرهاب ما ليس منه كالمقاومة وحق الدفاع عن النفس وما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول 1960، بقرارها المرقم 1514، المتعلق بالإعلان الخاص بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب والذي جاء فيه (إن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة الأجنبية يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة) وغيرها من المواثيق الأخرى. ولكون هذه المواثيق الدولية ضمنت الحقوق المذكورة ولعدم إمكانية أصحاب هذا الموقف

استبعادها من التعريف لتعارض ذلك مع مصالحهم وأهدافهم منعوا أية محاولة للوصول إلى تعريف موحد.

الثاني: هو من يبحث عن الدوافع والأهداف من العمل. فإذا ما تطابقت مع الشرعية الدولية فيكون وسيلة تبرره الغاية التي يراد الوصول إليها والتي تضمنتها الشرائع الدولية. هذا الموقف يفصل بين الإرهاب باعتباره عملاً غير مشروع يظالم المدنيين وبين المقاومة التي هي حق للشعوب في مقاومة المحتل والظلم والاستبداد. كما يفصل بينه وبين ما يشابهه من أعمال مثل الجريمة السياسية التي حكمتها معاهدات دولية خاصة. أدى اختلاف المواقف تبعاً لاختلاف المصالح إلى النتيجة التاليتين:

1. تباين الآراء وعدم إمكانية التوصل إلى تعريف موحد للإرهاب، دون إدخال عناصر من مفاهيم أخرى لتتلاءم مع مواقف ومصالح الدول. نجم عن ذلك صعوبة التوصل إلى اتفاقيات أو معاهدات دولية في تحديد مفهومه وطرق معالجته حيث كل فريق يريد فرض وجهة نظره على الآخر.
 2. صعوبة وضع حد فاصل بين الإرهاب باعتباره عنفاً هدفه سياسي وغيره من أعمال العنف السياسي الأخرى مثل الجرائم السياسية والجريمة المنظمة.
- اختلاف المواقف هذا حول الإرهاب أدى إلى تعدد التعريفات. وبما أن التعريفات لا تكون منعزلة عن الخلفية الثقافية لوضعها بناء عليه سوف يتم الوقوف على بعضها وهي:

الموسوعة السياسية عرفت الإرهاب بأنه: "استخدام العنف -غير القانوني- (أو التهديد به) بكافة أشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنفس، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات كوسيلة من وسائل الحصول على

معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشينة الجهة الإرهابية⁽¹⁹⁾.

يعرف تورنتون Thornton الإرهاب بأنه: "فعل رمزي يرمي إلى إحداث تأثير بوسائل غير عادية أو باستعمال العنف أو التهديد به"⁽²⁰⁾.

أيضاً يعرف الإرهاب بأنه: "الطرق والأساليب التي تحاول بها جماعة منظمة أو فئة أو حزب تحقيق أهدافها عن طريق استخدام آليات العنف والقوة والقسوة وتوجهها ضد الأشخاص سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو ممثلي السلطة ممن يعارضون أهداف الجماعة"⁽²¹⁾.

وفي تعريف آخر "الإرهاب هو الاستخدام المتعمد للعنف أو التهديد باستخدام العنف من قبل بعض الدول أو من قبل جماعات تشجعها وتساندها دول معينة لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية، وذلك من خلال ممارسة أفعال خارجة على القانون تستهدف خلق حالة من الذعر الشامل في المجتمع"⁽²²⁾.

وعرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 في مادتها الأولى الفقرة الثانية الإرهاب على أنه: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"⁽²³⁾.

أما في القانون الدولي فقد ظهرت أولى التعريفات الفقهية للإرهاب عام 1930 عند انعقاد المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي في مدينة وارسو في بولندا، حيث عرفه الفقيه سوتيل بأنه "العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفرع بقصد تحقيق هدف محدد"، وعرفه الفقيه "ليمكين" Lemkin بأنه

"يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف"، وأما الفقيه "جيفانوفيتش" Givanovitch فيرى أن الإرهاب هو عبارة عن "أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة"⁽²⁴⁾.

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الإرهاب هو عمل ينطوي على العنف والترويع والتخويف وإلحاق الضرر المادي والمعنوي بالأشخاص والمجتمعات والدول. حتى وإن كان هذا العمل مجرد تهديد باستخدام أدوات أو وسائل عنف.

وبذا يمكن أن نخرج بمجموعة من السمات التي يتصف بها الإرهاب، لعل من أهمها:

أ- أنه عمل تغذيه إيديولوجية معينة وله بواعث عقائدية. تتبناه حركات ومنظمات في دولة ما أو على الساحة الدولية. وتلجأ هذه الحركات إلى العمل السري لانقطاع الشعوب عنها وعدم رغبتها في تبني أفكارها.

ب- الإرهاب وسيلة تلجأ إليها الدول والمنظمات والحركات لتحقيق غايات عجزت عن تحقيقها بالطرق السلمية. فهو في نظر القائم به وسيلة للحصول على حق، فيما يراه المتضرر إرهاباً.

ج- السرية في التخطيط والتنفيذ للأعمال الإرهابية. حيث استفاد الإرهاب من تقدم العلوم الإدارية في حسن التخطيط ودقة التنفيذ وفي البناء التنظيمي لخلاياه، وبذلك يملك الإرهابيون حرية في الحركة أكثر مما تملكه الدولة في حروبها، حيث تنقيد الأخيرة بالقوانين الدولية.

د- يكون المدنيون والممتلكات العامة والخاصة هدفاً أولاً له لتحقيق الهدف النهائي، وينتج عنه أضرار مادية كالقتل والتدمير؛ والآخر معنوياً وهو الرعب والخوف الذي يبثه بين المدنيين.

ثانياً: أسباب ودوافع الإرهاب:

للإرهاب العديد من الدوافع المتباينة، والتي حددها الدكتور عبد المحسن بدوي فيما يلي⁽²⁵⁾:

- **الدوافع الشخصية:** وتتعلق بالهدف الشخصي لمرتكب الجريمة.
- **الدوافع النفسية:** وتتصل بالبناء السيكولوجي للفرد، مثلاً إحساسه بالدونية وبغضه للمجتمع وافتقاده للعوامل التي تساعد على تحقيق ذاته.
- **الدوافع السياسية:** وتنعكس من خلال السياسات غير العادلة والكبت السياسي والصراعات المحلية والقمع السياسي.
- **الدوافع الاقتصادية:** وتتمثل في انتشار الفقر، البطالة واتساع الهوة الاقتصادية بين الفقراء والأغنياء.
- **الدوافع الاجتماعية:** وتتمثل في التفكك الأسري، الفراغ الاجتماعي، ضعف الدور التربوي والاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية.
- **ضعف الوازع الديني لدى بعض فئات المجتمع.**
- **الدوافع الإعلامية:** لا يمكننا إغفال الدور الذي لعبته وتلعبه وسائل الإعلام في تغذية ودعم العنف والإرهاب والتطرف، من خلال استغلال الإرهابيين لها في تسويق أهدافهم وغاياتهم وتوظيفها في تضليل الأجهزة الأمنية، وكسب تأييد وتعاطف الرأي العام، وتجنيد الشباب.
- **التدخلات العسكرية والحروب التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في عدد من البلدان مثل: أفغانستان والصومال والعراق وليبيا، شكلت سبباً آخر لبروز ونمو التطرف والإرهاب بكل أشكاله، خاصة وأن ما أنتجته هذه الحروب من الفوضى وغياب وضعف دور الدولة ومؤسساتها، وتنامي الفكر المعادي للديمقراطية وحقوق الإنسان.**

ثالثاً: أنواع الإرهاب:

نجد أن هناك معايير يمكن على أساسها التمييز بين أنواع الإرهاب، نذكر منها:

النوع الأول: من حيث الغاية: وهنا يمكن تقسيمها إلى:

أولاً: إرهاب القانون العام: هذا النوع من الأعمال التي تعتمد في تنفيذها على الرعب بدافع من القانون العام والنظام الأخلاقي وليس بدافع سياسي أو اجتماعي. كالخطف واحتجاز الأشخاص، القتل والتهديد، ومثل أعمال العصابات.

ثانياً: الإرهاب الاجتماعي: وهذا النوع يستهدف تحقيق أيديولوجيا أو مذهب اجتماعي أو اقتصادي يتعلق بتنظيم اجتماعي. ويطلق على هذا النوع من الإرهاب بالإرهاب الثوري، فهو يسعى إلى إحداث تغييرات أساسية وجذرية في توزيع السلطة والثروة في المجتمع ويعمل على تغيير النظام الاجتماعي القائم.

ثالثاً: الإرهاب السياسي: وهو الإرهاب الذي يكون موضوعه الدولة ونظام حكمها. **رابعاً: الإرهاب العرقي أو الانفصالي:** وهو الذي يعود سببه إلى عوامل أثنية وجغرافية، فتطالب فئة عرقية معينة تقطن منطقة جغرافية محددة بالانفصال عن الدولة المركزية لتقيم كيائها المستقل.

النوع الثاني: من حيث المدى والآثار: وهنا يمكن تقسيمها إلى:

أولاً: الإرهاب المحلي: هو الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحددة في نطاق الدولة، والذي لا يتجاوز حدودها، ولا يكون له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال، كأن ينتمي القائلون بالعمل الإرهابي وضحاياهم إلى جنسية الدولة التي وقع بها العمل الإرهابي، وأن تنحصر نتائج ذلك العمل الإرهابي داخل حدود الدولة ذاتها، وأن يتم التخطيط والإعداد والتمويل لذلك العمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية والإقليمية لتلك الدولة، وألا يكون هناك أي نوع من الدعم المادي أو المعنوي من الخارج⁽²⁶⁾.

ثانياً: الإرهاب الإقليمي: الإرهاب ومنذ وقت طويل يعد مشكلة إقليمية حادة، أدت إلى تغير الأوضاع السياسية والأمنية في كثير من أقاليم العالم المختلفة، وخير مثال على ذلك انتشار الإرهاب على النطاق الإقليمي ما نجحت فيه إسرائيل (الكيان الصهيوني) في إقامة دولة إسرائيل وزرعتها في المنطقة، تلك الدولة التي بنيت على جهود عصابات أجنبية ابتداء من "البيتار" إلى "الهجنه" و"شتيرن" و"أرجون زفاي لثومي"، وقد خلق قيامه المشكلة الرئيسية التي تعيشها المنطقة كلها، كما قامت إسرائيل على الإرهاب، فإنها لا زالت تمارسه وتعيش في ظله⁽²⁷⁾.

ثالثاً: الإرهاب الدولي: هو ذلك الإرهاب الذي تقوم به الدول من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية لنشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم لرغبات الحكومة، وفي الدول الأخرى لتحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة تحقيقها بالوسائل والأساليب المشروعة. لأن إرهاب الدولة قد يكون في الداخل من خلال التعسف في استعمال السلطة، وهو ما يسمى بالإرهاب القمعي أو الإرهاب القهري، وقد يكون على المستوى الخارجي وتمارسه بصورة مباشرة كالعلاقات التي تنفذها وحداتها العسكرية ضد المدنيين في دولة أخرى ويسمى بالإرهاب العسكري، وقد يكون بصورة غير مباشرة من خلال دعم الجماعات الإرهابية في بعض الدول، وإمدادها بالسلاح والأموال لتمويل عملياتها، وقد تقوم بتدريب أفراد هذه الجماعات في معسكرات تدريب خاصة، ثم يتم تصديرهم إلى الخارج، أو تأمين المأوى لهم بعد عملياتهم⁽²⁸⁾.

رابعاً: إرهاب الأفراد أو الجماعات أو المنظمات الخاصة: ومن أبرز أشكال هذا النوع إرهاب الشركات والمشروعات، والذي يحدث من جانب جماعات الإجرام المنظم التي تزاول تجارة إجرامية في السلع والخدمات غير المشروعة، فقد تمارس هذه الجماعات أعمال عنف وتهريب حيال المنافسين في مجال الأعمال لإرهابهم، والهيمنة على السوق كما أنها قد تستخدم العنف ضد السلطات الحكومية،

وسلطات إنفاذ القانون التي تحاول عرقلة أنشطة هذه الجماعات، وقد يكون السبب والدافع وراء ارتكاب الأعمال الإرهابية شخصي بحت كالأعمال الإرهابية التي يقوم بها مريض نفسي تحت تأثير عامل نفسي أو الأعمال التي يقوم بها فرد أو جماعة بدافع الابتزاز والحصول على المال.

النوع الثالث: من حيث التنفيذ: وهنا يمكن تقسيمها إلى:

أولاً: إرهاب مباشر: يهتم مباشرة بالهدف من النشاط.

ثانياً: إرهاب غير مباشر: وهذا النوع لا يعتني بالهدف المباشر للنشاط مثل محاولة منظمة إرهابية إقناع الآخرين بعدالة مطالبها والانضمام إليها أو على الأقل تأييدها.

رابعاً: أساليب الإرهاب: تعدد أساليب ووسائل القائمين على العمليات الإرهابية، وفقاً للأهداف الخاصة بتلك العمليات، وطبيعة وقت تنفيذ تلك العمليات، إلى جانب عوامل أخرى قد تحكم عملية الاختيار من بين تلك الأساليب، ومن بين أهم أساليبها:

1. **التفجيرات:** ويستند هذا الأسلوب على إيقاع أكبر الخسائر في الهدف المنتخب، وذلك باستخدام أنواع متعددة من القنابل التفجيرية. ويُعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب شيوعاً في العالم، حيث احتل المرتبة الأولى في أساليب الإرهاب 46%، والهجوم في المرتبة الثانية 22%، واختطاف الطائرات 12%، والاعتقالات 9.5%، واختطاف الأفراد 6% وأخرى 4.5%⁽²⁹⁾.

2. **الاعتقالات:** ويلجأ إليها الإرهابيون لتنفيذ مخططاتهم، والاعتقال هو القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، ويوجه الاعتقال في الغالب ضد شخصيات هامة في الدولة لها تأثيرها على الرأي العام وخاصة إذا كان تأثير هذه الشخصية يتعارض مع أهداف الجماعة الإرهابية أو الدولة التي تمارس الإرهاب.

3. **الاختطاف:** يعني احتجاز أو أسر شخص في مكان سري، وقد شاع هذا الأسلوب مؤخراً بين المشاهير (الفنانين - الرياضيين) ممن ليست لهم ميول سياسية محددة بهدف تحقيق أهداف دعائية للمبادئ التي يعتنقها الإرهابيون وعادة ما يكون مقترناً بطلب الحصول على فدية مالية تصل إلى ملايين الدولارات. وقد كان هذا الأسلوب ينصب في السابق على الشخصيات ورجال الشرطة والدبلوماسيين، بغرض المساومة بهم في إطلاق سراح من قبض عليه من العناصر الإرهابية⁽³⁰⁾.

4. **الأعمال التخريبية:** قد تأتي العمليات الإرهابية في شكل أعمال تخريبية يقوم بها الإرهابيون سواء على المنشآت الهامة والحيوية في الدولة أو على منشآت أقل أهمية سواء كانت تلك المنشآت سياسية أو اقتصادية، وقد تكون تلك المنشآت داخل إقليم الدولة أو خارجها، والهدف الأساسي لعمليات التخريب هو زعزعة الكيان السياسي وإثارة الرعب والفرع بين المواطنين للتأثير على سياسة الدولة في موضوع معين⁽³¹⁾.

العلاقة بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الإرهاب:-

تعتبر حرية التعبير وإبداء الرأي من الحريات الأساسية للإنسان المعترف بها دولياً ووطنياً ولا يمكن الكلام عن مجتمع تزدهر فيه حقوق الإنسان دون المرور بهذه الحريات التي تعد المدخل الحقيقي لممارسة الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها؛ كحق النقد وحرية الصحافة والطباعة والنشر، حرية البحث العلمي والإبداع.

وإذا كانت حرية التعبير والصحافة من الحريات والحقوق المعترف بها دولياً وداخلياً؛ وسواء أكان ذلك في الإعلام التقليدي أم الإعلام الجديد، فإن ممارستها أو أساءه استعمالها وإطلاق العنان لها من شأنه أن يؤدي إلى المساس بحقوق آخرين أو أن يلحق الأذى المعنوي والمادي بهم؛ خاصة في ظل الانتشار

الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية والصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث مادتها من خلال شبكة الإنترنت والتي أصبحت مطية لبعض ضعاف النفوس للإشادة بالعنف أو التحريض على الكراهية أو العنصرية والإرهاب، أو المساس بالنظام العام أو الأمن والدفاع الوطنيين في الدولة لذلك وجب بيان حرية التعبير والصحافة.

حرية التعبير والرأي: -

سنوضح المقصود بحرية التعبير والرأي من خلال استعراض عدد من التعريفات، ثم نبين موقف القانون الدولي وكذا التشريعات الوطنية حول هذه المسألة.

حرية التعبير والرأي في القانون الدولي: كرست حرية الحق في التعبير والإعلام في العديد من الوثائق الدولية ومن بين هذه الوثائق الدولية نشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة 19 الفقرة الثانية منه والتي تنص "لكل إنسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني، أو بأية وسيلة أخرى يختارها". وعبرة أشكال التعبير ووسائل نشرها المذكورة في الفقرة 2 تشمل اللغة المنطوقة والمكتوبة ولغة الإشارة والتعبير بلغة غير لفظية، مثل الصور والقطع الفنية. وتشمل وسائل التعبير الكتب والصحف والمنشورات والملصقات واللافتات والملابس والوثائق القانونية، وتشمل كذلك جميع الأشكال السمعية والبصرية فضلاً عن طرائق التعبير الإلكترونية والشبكية⁽³²⁾.

وقد كرست هذه الفقرة خصوصية التلازم والتكامل بين حرية الرأي والتعبير، بحيث لا يمكن تصور أحدهما دون الأخرى. فهما يعتبران وجهان لعملة واحدة، فالتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها مدخل لحق الإنسان

في صياغة آرائه وأفكاره ومعتقداته بحرية، وبأي وسيلة كانت كلاماً أو كتابةً أو فناً أو اجتماعاً أو مظاهرة أو مسيرة أو غيرها من الطرق.

ومجمل القول إن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان قد كفلت حرية التعبير والرأي باعتبارها أساس الحقوق المدنية والسياسية، وهو يدل على الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان وحياته الأساسية، كذلك إن الوثائق الدولية أشارت إلى العديد من الصور التي يمكن التعبير بواسطتها.

حرية التعبير والرأي في القانون الداخلي: يكفل دستور دولة الإمارات العربية ضمان الحق في حرية التعبير والرأي، باعتبارها أحد الحقوق الأساسية للمواطن الإماراتي، بموجب المادة 30 والمادة 31⁽³³⁾، حيث تنص المادة 30 على " أن حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون" بينما أشارت المادة 31 إلى " حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولتان وفقاً للقانون" كما تضمن هذا الحق الدستوري القوانين الداخلية ذات العلاقة كقوانين الصحافة والإعلام والمطبوعات والنشر والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي بمختلف أشكاله. وسنتطرق إلى هذه القوانين في المبحث القادم.

خلصنا إلى وجود اعتراف قانوني دولي وكذلك في التشريعات الوطنية بحرية التعبير والرأي واعتبارهما من أهم الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، غير أنها في المقابل تتضمن قيود ذلك أن حرية التعبير ليست مطلقة وإنما ترد عليها جملة من القيود القانونية، أي يجب أن يكون لها ضوابط، حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى وإلى تعسف بما يمس مصالح الدول ويؤثر على حقوق وحريات الأفراد بالمجتمع؛ حيث إن ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق المقررة في أي مجتمع لا بد أن تكون وفق ضوابط وقيود العمل الإعلامي مثله مثل غيره من الأعمال والأنشطة الأخرى، تتعلق به حريات وحقوق جوهرية مهمة لا بد من ممارستها من

يقظة وبعد نظر لكي لا تجعل هذه الحقوق والحريات مطية للأعمال الإرهابية والتخريبية.

العلاقة بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الإرهاب: - يلعب الإعلام دوراً هاماً ومؤثراً في توجهات الرأي العام واتجاهاته، وصياغة مواقفه وسلوكياته من خلال الأخبار والمعلومات التي تزوده بها وسائل الإعلام المختلفة. إذ لا يستطيع الشخص تكوين موقف معين أو تبني فكرة معينة إلا من خلال المعلومات والبيانات التي يتم توفيرها له، مما يؤكد قدرة الإعلام بكافة صوره وأشكاله على إحداث تغييرات في المفاهيم والممارسات الفردية والمجتمعية عن طريق تعميم المعرفة والتوعية والتثوير وتكوين الرأي ونشر المعلومات والقضايا المختلفة في الوقت الذي أصبحت وسائل الإعلام جزءاً أساسياً من حياة الشعوب والمجتمعات.

إلا أننا نجد إشكالية العلاقة بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الإرهاب موضوعاً لدراسات نظرية وبحوث علمية كثيرة، وتطرح معادلة الإرهاب والإعلام والسلطة مشكلة الوطنية وحق الفرد في المعرفة وابتزاز واستغلال الإرهابيين لوسائل الإعلام للحصول على منبر يحقق لهم العلنية والحضور الإعلامي والوصول إلى الرأي العام محلياً ودولياً، أين هي مصلحة الفرد والمجتمع في ظل هذه العلاقة المعقدة؟، فهل لا يوجد هناك تعارض ما بين الابتزاز والاستغلال وحق الفرد في المعرفة؟ وهل لا يوجد هناك تعارض بين الوطنية من جهة والسبق الصحفي من جهة أخرى؟ وهل تخدم وسائل الإعلام الرأي العام عندما تغطي الأحداث الإرهابية أم أنها تخدم الإرهابيين أم الاثنين معاً؟ كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تحدد متى يجب تغطية حادث أو واقعة ومتى يجب المقاطعة وعدم التغطية؟ وإذا قررت تغطية الخبر كيف ينبغي أن يعالج وبأي طريقة؟ وما هي الجوانب التي ينبغي التركيز عليها والجوانب التي يجب تجاهلها؟ ... هذه التساؤلات والاستفسارات يطرحها كل رئيس تحرير ورئيس قسم ومسؤول

في مؤسسة إعلامية عندما يتعلق الأمر بتغطية الأحداث والوقائع الإرهابية؟ الموقف أخلاقي بالدرجة الأولى ويتطلب القرار الرشيد والمسؤول قبل كل شيء⁽³⁴⁾. فالمذابح العشوائية للأبرياء هي عمل إرهابي شنيع، ومن جهة أخرى فهو خبر مثير. حيث يكون الإعلام مطالباً بالتطرق إليه تبعاً بذلك المبدأ القائل بأن "الخبر ليس ملكاً للصحيفة، وليس ملكاً للرأي العام، ولكنه ملك فقط للحقيقة" علماً بأن الإعلاميين بدورهم يسعون وراء الأخبار المثيرة ويضخمونها لأغراض مختلفة كتوزيع أكبر عدد ممكن من الصحف على سبيل المثال، لذا فإن الخبر سيتصدر بالبنط العريض العناوين الرئيسية في الصحف، كما سيذاع في جميع الإذاعات ويبث في جميع القنوات الفضائية، ويكون الإعلام بهذا قد حقق هدف الإرهابيين والمتمثل في تضخيم أعمالهم، ومن ثم ممارسة عملية التهويل، فوسائل الإعلام إذاً تعطي للإرهاب ترويجاً إعلامياً لن تعطيه له أية مؤسسة أخرى⁽³⁵⁾. ويعلم الإرهابي الذي ينفذ نشاطاته في المجتمعات الليبرالية أن أعماله الإرهابية سيثبتها التلفزيون في الحال، وكذلك الراديو والصحافة، بالإضافة إلى أن صور الهجوم والعنف يمكن أن تذاع حول العالم من خلال الأقمار الصناعية، ولهذا ذهب البعض إلى القول إن الإرهابيين والإعلاميين القائمين بالتغطية الإخبارية التلفزيونية يتعاونون في تصعيد الرعب وعمليات المشاهدة⁽³⁶⁾. ويسعى الإرهاب دوماً إلى إحداث حالة خوف لدى الجماهير كي تضغط على حكوماتها لقبول مطالب الإرهابيين، ولهذا فالهدف من العمل الإرهابي ليس العنف بحد ذاته، بل نشر حالة ذعر لدى الجماهير المستهدفة، وكلما كانت تغطية وسائل الإعلام لحدث العنف أوسع كان نجاح العمل العنيف أكبر. وترمي الجماعات الإرهابية من خلال التغطية الإعلامية لأعمالها الإرهابية إلى تحقيق ثلاثة أهداف، هي⁽³⁷⁾:

أولاً: الحصول على الاهتمام من خلال نشر الخوف والرعب وعدم الأمان والاستقرار بين الجماهير المستهدفة، وكذلك كشف ضعف وعقم وعدم قدرت الحكومة المستهدفة على حماية مواطنيها من الإرهاب.

ثانياً: الحصول على الاعتراف بمطالبها وأطروحاتها وقضاياها.

ثالثاً: الحصول على درجة من الاحترام والشرعية في المجتمعات المستهدفة.

وهنا يطرح السؤال المستمر حول هذه العلاقة هو: هل يقدم الإعلام من خلال تناوله العمليات الإرهابية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بطريقة مقصودة أو غير مقصودة خدمة للإرهابيين؟ أم أن التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية من شأنها أن تدعم جهود الحكومة والسلطات الأمنية بهدف مواجهتها والقضاء عليها؟ حقيقة من الصعب إطلاق تعميمات حول مدى تأثير هذين المتغيرين في الآخر حيث توجد نظريتان رئيسيتان تتناولان هذا الإشكال العام وهما⁽³⁸⁾:

❖ **نظرية العلاقات السببية بين الخطاب الإعلامي والإرهاب:** ومفاد هذه النظرية هو أن التغطية الإعلامية للإرهاب تؤدي إلى انتشار الإرهاب باعتبار أن العمليات الإرهابية هي نتيجة طبيعية للتغطية الإعلامية، لأن هذه الأخيرة تعمل على تهويل الأحداث بقصد زيادة المبيعات وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، وفي نفس الوقت يعتمد الإرهاب على الإعلام لتحقيق المزيد من الفزع في أواسط الجماهير وللحصول على الشرعية لدى الرأي العام، وتؤكد هذه النظرية على فرض المزيد من القيود على وسائل الإعلام من طرف الحكومات، لكن هذا التصور يعتبر وسائل الإعلام ضحية للإرهاب بطريقة أو بأخرى، فهي إما تتناول الحدث الإرهابي وتحقق أثراً نفسياً مروعاً، وإما تتجاهله بسبب قيود الحكومات فتفقد مصداقيتها.

❖ **نظرية العلاقات المتبادلة بين الخطاب الإعلامي والإرهاب:** حسب هذه النظرية فإنه لا توجد أي علاقة قائمة بين هذين المتغيرين، ولهذا يدعوا أصحاب هذه النظرية إلى عدم التدخل في أداء وسائل الإعلام عامة وفي علاقتها بالإرهاب خاصة، لأنه من غير المعقول حسب رأيهم أن تكون هناك علاقة بين الطرح الإعلامي لقضايا الإرهاب وزيادة معدله في عصر يرتفع فيه مستوى الثقافة وتعليم المتلقي، إضافة إلى ذلك فهم يرون أن حرمان الإرهابيين من الوصول إلى وسائل الإعلام يسهم في تكرار أحداث العنف باستخدام وسائل أكثر شناعة في مختلف الأماكن وعبر فترات زمنية مختلفة، ليحققوا بذلك خسائر مادية وبشرية أكبر بهدف إيصال رسالتهم.

الأدوار الإعلامية المساعدة في تنمية فكر التطرف والعنف: -

يمكن حصر الأدوار التي أدتها الوسائل الإعلامية في المساعدة في زرع العنف وتنمية فكر الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر في الآتي:

أولاً: مساحة الحرية المطلقة التي منحتها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لمعتقي تلك الأفكار في نشرها والترويج الإعلامي لها والزود عنها وإتاحة الفرصة لنشر بياناتهم وتصريحاتهم وكتبهم وأفلامهم وتسجيلاتهم.

ثانياً: إتباع سياسة التهويل والتضخيم لدى بعض وسائل الإعلام لتحقيق الإثارة العاطفية والإقبال الجماهيري بغرض الربح المادي في ظل المنافسة الشرسة.

ثالثاً: ما تبثه بعض وسائل الإعلام من أخبار وصور ومقالات تنمي هذا الفكر ولو بطرق غير مباشرة تحت غطاء الحرية المغلوطة.

رابعاً: هيمنة الطابع الإخباري على التغطية الإعلامية وتغيب التغطية ذات الطابع التحليلي والتفسيري، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء المعالجة الإعلامية على سطح الأحداث أو الظاهرة مما يضعف قدرتها على الإقناع ويفقدها التأثير الفاعل والملموس.

خامساً: افتقار بعض هذه الوسائل إلى الخبراء والمختصين في المجالات الأمنية والاجتماعية والنفسية والتربوية للإقناع بحقيقة الحدث وعدم الانسياق وراء التضخيم الإعلامي الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى نتائج عكسية، إضافة إلى ذلك يجب التركيز على المسألة العلاجية للظاهرة الإرهابية لا على تغطية الحدث الإرهابي وضرورة الانتقال من التركيز على تفاصيل العمليات الإرهابية وردود الأفعال الرسمية والشعبية إلى تقديم رؤى تساعد القارئ أو المشاهد على تكوين رأي صحيح.

سادساً: قيام بعض القنوات الفضائية بعرض المناظر والمشاهد المأسوية وتصوير الأضرار بشكل متكرر ومبالغ فيه، إضافة إلى بث وجهات نظر الإرهابيين دون إتاحة الفرصة لتعريفها والرد عليها الأمر الذي يشكل خطورة تؤدي بدورها إلى حدوث ردود فعل سلبية لدى البعض من شأنها خدمة العمل الإرهابي.

سابعاً: بداية ظهور عهد جديد في النشر وهو ما يسمى بالإرهاب الإلكتروني⁽³⁹⁾: يشير إلى عنصرين أساسيين هما: الفضاء الافتراضي Cyber Space، والإرهاب Terrorism، إضافة إلى ذلك هناك كلمة أخرى تشير إلى الفضاء الإلكتروني وهي العالم الافتراضي Virtual World والذي يشير إلى التمثيل الرمزي والزائف والمجازي للمعلومات، وهو المكان الذي تعمل فيه أجهزة وبرامج الحاسوب والشبكات المعلوماتية، كما تنتقل فيه البيانات الإلكترونية، ونظراً لارتباط المجتمعات العالمية فيما بينها بنظم معلومات تقنية عن طريق الأقمار الصناعية وشبكات الاتصال الدولية، فقد زادت الخطورة الإجرامية للجماعات والمنظمات الإرهابية، فقامت بتوظيف طاقاتها للاستفادة من تلك التقنية واستغلالها في اتمام عملياتها الإجرامية وأغراضها غير المشروعة.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن تناول الإعلام لموضوع الإرهاب لا يزال يطرح إشكالاً كبيراً في الكيفية والطريقة التي ينبغي أن يُعالج بها، حيث إن

المعالجة الإعلامية لأحداث العنف والإرهاب أدت إلى خلق رأي عام مؤيد أو معارض لها، لكن هذا لا يعني بأن حرية النظم الإعلامية تشكل سبباً للإرهاب، لأن فرض القيود على وسائل الإعلام وغياب حرية التعبير وحجب المعلومات في عالم يشهد ثورة معلومات تُتيح للجميع بما فيها الجماعات الإرهابية التحرر من كل أنواع القيود التقليدية سيؤدي إلى تنمية فكر متطرف، لكن وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل حقيقة وجود علاقة مصلحة مشتركة ومتبادلة بين وسائل الإعلام والإرهابيين، خاصة أن ما يعاب على الإعلام عموماً تجاهله للطرق والأسباب الرئيسة التي أدت إلى بروز وتطور ظاهرة الإرهاب بالتحليل والدراسة، وعليه يمكن القول أن هناك بعدين أو وظيفتين لعلاقة الإعلام بالإرهاب، إحداهما ايجابية والأخرى سلبية، فالوظيفة الإيجابية تكمن أساساً في التحلي بالصدق والأمانة والموضوعية، أما السلبية فجوانبها متعددة. مثلاً يمكن للإعلام أن يكون صادقاً في تناوله لحادثة معينة أو لظاهرة ما، لكن نتائجها قد تكون سلبية.

تناول الإعلامي لقضايا الإرهاب بدولة الإمارات العربية: -

كما أسلفنا في المبحث السابق أن حرية التعبير ليست مطلقة بل تصبحها واجبات وشروط خاصة تجيز إمكانية إخضاعها لبعض القيود، كما لا يجوز أن تمارس في الإطار الذي تمس فيه مصالح الأفراد أو الجماعات، أو تلك التي تشكل تهديداً للأمن الوطني أو للنظام العام في الدولة من خلال التغطية الإعلامية للإرهاب. وهذا الأمر قد تعرضت له الوثائق الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن القوانين الداخلية للدول وذلك لحماية الأمن الوطني كقيد على ممارسة هذه الحريات وهو ما سوف يتم التعرض له من خلال هذا المبحث عن التعرض للضوابط والقيود المفروضة على حرية التعبير وعلى وسائل الإعلام بمختلف أشكالها والمتعلقة بتناول قضايا الإرهاب. وذلك من خلال التعرض للقيود الدولية والقيود الوطنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

فالإرهاب يحدث آثاراً خطيرةً على صعيد الوحدة الوطنية للدولة، وإحلال سلطات محلية أو عرقية أو طائفية أو غيرها محل السلطة الرسمية في بعض أقاليم الدولة، وهو ما يؤدي حتماً إلى إضعاف السلطة المركزية، وقد ينتج عنه الانقسام إلى دول عدة، أو حدوث حرب أهلية، وذلك ما يسعى إليه منظرو الإرهاب ومنظموه في كثير من دول العالم. وجرائم الإرهاب تشمل جميع الجرائم التي جاءت بتحريمها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والقيم الأخلاقية والإنسانية، ففيها البغي، والخروج على الحكام، والإفساد في الأرض، وفيها الاعتداء على الأشخاص، والاعتداء على الأموال، والإخلال بالنظام العام بمقاماته المختلفة؛ وهو ما يُشعر المواطنين بالخوف وعدم الاطمئنان على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم، ويؤدي إلى عدم تحقيق الأمن العام بمفهومه الشامل حيث يعتبر من أكبر المهددات على الأمن القومي والذي يمكن تعريفه من خلال الآتي:

- لغة: يعرف باللغة الانجليزية بـ National Security وهو مصطلح يشير إلى كافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل حماية أرضها وشعبها من أي اعتداء، أو تهديد سواء من مصادر داخلية أو خارجية عن طريق تجهيز القوات العسكرية من أجل المحافظة على سيادة الدولة وحمايتها من الخطر⁽⁴⁰⁾.

- اصطلاحاً: الأمن القومي في نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية". هذا التعريف يركز على إستراتيجية الحماية من الخطر الخارجي والاعتماد على القوة العسكرية.

تعريف والتر ليبمان Walter lippmann "إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وإن امن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح"، يركز هذا التعريف أيضاً على الإطار العسكري والقوة.

هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعرف الأمن بأنه "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"⁽⁴¹⁾ يشير هذا التعريف إلى استخدام عناصر القوة المختلفة وليس العسكرية فقط دون أن يخوض في شرح شرعية تلك التصرفات أو توقيت استخدامها.

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، واستطرد قائلاً "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة للتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"⁽⁴²⁾، يركز هذا التعريف على أن الأمن يعني التنمية، والتي تشمل أبعاداً كثيرة.

1/ القيود في القانون الدولي:

يعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الوثيقة الدولية الأولى التي تعرضت إلى القيود الواردة على الحق في حرية التعبير، فقد ورد في الفقرة الثالثة من المادة 19 ما يلي: "ستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحتزام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة". ويوضح هذا النص جواز إخضاع الحق في حرية التعبير والرأي لبعض القيود، وينص صراحة على ممارسة الحق في حرية التعبير ستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة. ولكن فقط بالاستناد إلى نصوص القانون والتي تكون ضرورية من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين؛ ومن أجل حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق. ولهذا السبب يسمح

بمجالين حصريين من القيود المفروضة على الحق يتعلقان أما باحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة⁽⁴³⁾.

لذا فإن الضابط للحد من حرية التعبير هو احترام القانون وهو ما أكدته الفقرة 3 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تجيز إخضاع ممارسة حرية التعبير لبعض القيود شريطة أن تكون "محددة بنص القانون" وألا تُفرض إلا لأحد الأسباب الواردة في الفقرتين (أ) و(ب) من الفقرة 3؛ وأن تكون متلائمة مع اختبارات صارمة تتعلق بالضرورة والتناسب، أي ألا تكون القيود المفروضة مفرطة وأن تتماشى مع مبدأ التناسب، كما يجب أن تكون متناسبة مع المصلحة التي ستحميها.

كما نجد تقييد حرية التعبير في الفقرة الثانية من المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية التي جاءت فيها: "هذه الحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات، لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط، وقيود، وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة، لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير وحفظ النظام ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار، أو تدعيم السلطة وحياد القضاء".

ويشير هذا النص إلى جواز فرض قيود على حريات التعبير، ويشترط أن تكون هذه القيود والعقوبات بمقتضى القانون، وأن تكون ضرورية لقيام مجتمع ديمقراطي، وأن تقتضيها ضرورة الحفاظ على الأمن الوطني، وعلى السلامة الإقليمية، والحفاظ على النظام العام والآداب العامة، واحترام حقوق الآخرين.

أما الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (1969) تنص كذلك على إمكانية تقييد الحق في حرية التعبير عندما يتعلق الأمر بحماية الأمن الوطني والمصالح العليا للدولة، وورد في الفقرة الثانية المادة 13 منها: "لا يجوز أن تخضع ممارسة

الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة لرقابة مسبقة، بل يمكن أن تكون موضوعاً لفرض مسئولية لاحقة يحددها القانون صراحة وتكون ضرورية من أجل ضمان: أ/ احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. ب/ حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة".

ولم يخرج الميثاق العربي لحقوق الإنسان عن السياق الذي أشارت إليه المواثيق الدولية لحماية حقوق الإنسان، حيث ورد في الفقرة الثانية من المادة 23 النص على أنه: "تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

2/ القيود في القانون الداخلي: - كما ذكرنا في المبحث السابق فإن دستور دولة الإمارات العربية يكفل ضمان الحق في حرية التعبير والرأي، باعتبارها أحد الحقوق الأساسية للمواطن الإماراتي، بموجب المادة 30 والتي تنص على " أن حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفول في حدود القانون وراعى في ذلك ألا تكون بدون ضوابط أو حدود، ولذلك جاءت المواد المعبرة عن حرية الرأي والتعبير لتبين أنها مكفولة في حدود القانون، حيث نجد أن هناك قوانين تحد من حرية التعبير والرأي متعلقة بالإرهاب، يمكن تناولها على النحو التالي: -
أولاً: قانون العقوبات الإماراتي: - أن قانون العقوبات الإماراتي بموجب القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2016 قد قيد الحق في حرية التعبير والرأي في حالات معينة عندما تتعرض إلى الجرائم التي تمس بأمن الدولة الداخلي والخارجي ومصالحها وذلك في المواد⁽⁴⁴⁾:

المادة (149) والتي نصت على "يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من ارتكب عمداً فعلاً يؤدي إلى المساس بسيادة الدولة أو استقلالها أو وحدتها أو سلامة أراضيها".

المادة (152) والتي تنص على "يعاقب بالإعدام كل من أعان عمداً عدواً أو دولة أو جماعة معادية أو تسعى للإخلال بأمن الدولة بأن نقل إليه أخباراً أو كان له مرشداً."

المادة (160) والتي تنص على "يعاقب بالسجن المؤبد: 1/ كل من سعى للحصول بأية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن الدولة ولم يقصد تسليمه أو إفشاءه لدولة أجنبية أو جماعة معادية أو تسعى للإخلال بأمن الدولة أو لأحد ممن يعملون لمصلحتهم. 2/ كل من أذاع بأية طريقة سراً من أسرار الدفاع عن الدولة. 3/ كل من نظم أو استعمل بأية وسيلة من وسائل الاتصال أو تقنية المعلومات أو أية وسيلة أخرى بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن الدولة أو تسليمه أو إذاعته. وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب".

المادة (166) والتي تنص على "يعاقب بالسجن المؤبد كل من قام عمداً بعمل من شأنه الإساءة للعلاقات السياسية أو تعريض مواطني الدولة أو موظفيها أو أموالها أو مصالحها لخطر أعمال انتقامية. فإذا ترتب على الفعل وقوع شيء مما ذكر في هذه المادة عد ذلك ظرفاً مشدداً".

المادة (167) والتي تنص على "يعاقب بالإعدام كل من أذاع عمداً في زمن الحرب أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن الدولة أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفرع بين الناس أو إضعاف الروح المعنوية في الدولة".

المادة (182) والتي نصت "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من استغل الدين في الترويج بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الإضرار بالوحدة أو السلم الاجتماعي".

بالنظر إلى هذه المواد نجدها قد قيدت حرية الرأي والتعبير حتى لا تقع في دائرة المحظور الذي يستوجب تدخل قانون العقوبات عندما تتعدى هذه الحرية على حقوق الغير والأمن والمصلحة العامة للمجتمع، وهذا منهج سارت عليه جميع الدول في العالم لأن التجاوز هنا من دائرة المباح إلى دائرة المحظور يعني حتمية العقاب. حيث أن الدستور قد كفل حرية الفرد في الرأي والتعبير، كما كفل حق المجتمع في المحافظة على قيمه وآدابه واستقراره ضد الإرهاب وأفكاره التي من شأنها تقويض ذلك. وهما خطان متوازيان بينهما فاصل دقيق يتمثل في الضوابط القانونية والقضائية التي تكفل ممارسة الأول دون الإضرار بالثاني.

ثانياً: قانون الجرائم الإرهابية: -

أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذاً لاتفاقياتها الدولية قد قامت بالتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وتتنوع هذه الاتفاقيات ما بين جماعية وإقليمية وثنائية. وعلى الصعيد الوطني أصدر المشرع المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2004م في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، والذي يحتوي على (45) مادة؛ وقد الغي المرسوم بموجب المادة (67) من القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، والذي حل محل القانون الملغي ويحتوي القانون الجديد بين دفتيه على ثمانية وستين مادة، موزعة على خمسة أبواب: (الأول) أحكام عامة، شاملة التعاريف ونطاق التطبيق. (الثاني) الجرائم الإرهابية وعقوباتها، حيث يميز المشروع بين جرائم العمليات الإرهابية، والتي ورد النص عليها في الفصل الأول، وبين الجرائم المتعلقة بالتنظيم الإرهابي، والتي كرس لها المشرع الفصل الثاني، وجرائم التآمر على ارتكاب الأعمال الإرهابية، والمنصوص عليها في الفصل الثالث، وجرائم تمويل الإرهاب، المنصوص عليها في الفصل الرابع، والجرائم المساندة للإرهاب، المنصوص عليها في الفصل السادس والجرائم المرتبطة بالإرهاب، والنصوص

عليها في الفصل السابع، والجرائم الإرهابية المنصوص عليها في القوانين الأخرى، وحيث أفرد لها المشرع الفصل الثامن. (الثالث) أحكام موضوعية وإجرائية خاصة. (الرابع) تدابير إدارية لمكافحة الجرائم الإرهابية (الخامس) أحكام ختامية⁽⁴⁵⁾.

وبغية محاصرة هذه الظاهرة الخطيرة ومحاصرة مرتكبيها وإنزال العقاب عليهم، تعاقب قوانين مكافحة الإرهاب على الإشادة بالعنف أو التحريض على الإرهاب والترويج والدعاية له بأي وسيلة إعلامية. وبعد قانون مكافحة الجرائم الإرهابية الإماراتي⁽⁴⁶⁾، من أحدث القوانين العربية الذي يجرم الوسائل التي تتخذها الجماعات الإرهابية في تهديد أمن الدول واستقرارها، ويمكننا الإشارة إلى جرائم الترويج للإرهاب من خلال المادة (34) التي تنص على:

1/ يعاقب بالسجن المؤقت الذي لا تزيد مدته على عشر سنوات كل من روج أو حذب بالقول أو بأي طريقة أخرى لأي تنظيم إرهابي أو شخص إرهابي أو جريمة إرهابية. مع علمه بذلك.

2/ يعاقب بالسجن المؤقت الذي لا تزيد مدته على عشر سنوات كل من: أ/ حاز بالذات أو أحرز أي محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيّاً كان نوعها تتضمن ترويجاً أو تحبيذاً لتنظيم إرهابي أو لشخص إرهابي أو لجريمة إرهابية إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها مع علمه بذلك.

ب/ حاز أو أحرز أي وسيلة من وسائل الطباعة أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة أو نشر شيء مما ذكر مع علمه بذلك.

ثالثاً: مكافحة التمييز والكراهية: -

تميز المشرع الإماراتي بأنه قد أوجد قانوناً خاصاً بمكافحة التمييز الديني والعنصري والطائفي وإثارة الكراهية، وهو مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية قد تناول⁽⁴⁷⁾:

المادة (3) لا يجوز الاحتجاج بحرية الرأي والتعبير لإتيان أي قول أو عمل من شأنه التحريض على ازدراء الأديان أو المساس بها، بما يخالف أحكام هذا القانون.

رابعاً: التشريعات الإعلامية: -

تكاد القوانين المنظمة لقطاع الإعلام بمختلف وسائله بما فيها الإعلام الإلكتروني، لا تخلو من تقرير عقوبات تطال كل شخص يقوم بنشر أو إذاعة أو بث أخبار أو معلومات من شأنها أن تعرض الأمن الوطني للدولة للخطر. حيث نجد أن قانون المطبوعات والنشر في دولة الإمارات العربية المتحدة بالفصل السابع منه بعنوان: "في المسائل المحظور نشرها" ومن بين هذه المسائل⁽⁴⁸⁾:

المادة (71) يحظر نشر ما يتضمن تحريضاً أو إساءة إلى الإسلام أو إلى نظام الحكم في البلاد أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة أو بالنظم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.

المادة (72) لا يجوز نشر آراء تتضمن انتهاكاً لحرمة الآداب العامة أو تتطوي على الإساءة إلى الناشئة أو على الدعوة إلى اعتناق أو ترويج المبادئ الهدامة.

المادة (73) يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم وإثارة البغضاء أو بث روح الفرقة في المجتمع.

المادة (77) لا يجوز نشر ما يتضمن تجنيهاً على العرب أو تشويهاً لحضارتهم أو تراثهم.

المادة (81) لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملية الوطنية أو يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي للبلاد.

وتم التأكيد على هذه المحظورات من خلال القوانين التي أصدرها المجلس الوطني للإعلام؛ وهو الجهة المسؤولة عن الإعلام بالدولة وفقاً للقانون الاتحادي

رقم 11 لسنة 2016، ويشمل نطاق اختصاص المجلس الوطني للإعلام وسائل الإعلام التقليدية مثل أنشطة الصحافة والمطبوعات والنشر، والبريد المرئي والمسموع، والأفلام السينمائية والوسائل الإلكترونية، ووسائل الإعلام الرقمية، والنشر الإلكتروني. ونجد أن قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (26) لسنة 2017 في شأن المحتوى الإعلامي، قد أوضح في الفصل الثاني (معايير المحتوى الإعلامي)⁽⁴⁹⁾ المادة (5) قد أوضحت ما يحظر نشره أو تداوله أو بثه أو طباعته وهي تتماشى مع ما سبق ذكره.

خامساً: العقوبات في جرائم تقنية المعلومات والاتصالات: -

كشفت دراسة أعدها جابريل ويمن⁽⁵⁰⁾، كيف يستخدم الإرهابيون شبكة الإنترنت في أغراضهم الخبيثة كل يوم على النحو التالي:

1. التتقيب عن المعلومات.

2. الاتصالات.

3. التعبئة وتجديد إرهابيين جدد.

4. إعطاء التعليمات والتلقين الإلكتروني.

5. التخطيط والتنسيق.

6. الحصول على التمويل.

وطالبت الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الدول الأطراف بتجريم الأفعال المتعلقة بالإرهاب والمرتبكة بواسطة تقنية المعلومات في المادة الخامسة عشر منها، ومن بينها⁽⁵¹⁾:-

أ- نشر أفكار ومبادئ جماعات إرهابية والدعوة لها.

ب- تمويل العمليات الإرهابية والتدريب عليها وتسهيل الاتصالات بين المنظمات الإرهابية.

ت- نشر طرق صناعة المتفجرات التي تستخدم خاصة في عمليات إرهابية.

أفردت بعض الدول نصوصاً خاصة لمكافحة الجرائم المعلوماتية وعباً منها بخطورة هذه الجرائم على أمنها القومي وحسن سير النظام العام فيها، خاصة في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطور وسائله، فجاءت هذه النصوص لوضع حد للإجرام الإلكتروني وللمراقبة المستخدمين عند استخدامهم للشبكة على نحو غير مشروع. حيث نجد أن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي متعلق بالإجرام المعلوماتي، حيث تقضي⁽⁵²⁾:

المادة (24) بعقوبة السجن المؤقت والغرامة على إنشاء أو إدارة موقع الكتروني أو نشر معلومات تهدف إلى الترويج أو التجنيد لأفكار أو برامج من شأنها إثارة الفتنة أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية والإخلال بالوحدة الوطنية أو الإضرار بالوحدة الوطنية والإخلال بالآداب العامة.

المادة (26) تنص بعقوبة السجن والغرامة كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة أو وسيلة تقنية، وذلك لجماعة إرهابية أو منظمة غير مشروعة بقصد تسهيل الاتصال بقياداتها أو أعضائها، أو لاستقطاب عضوية بها أو ترويج أفكارها.

المادة (28) فهي تتعرض إلى عقوبة إنشاء موقع أو إدارته أو نشر معلومات أو أخبار أو رسوم من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها للخطر أو المساس بالنظام العام.

المادة (30) التي ورد فيها عقوبة إنشاء موقع أو إدارته بهدف قلب أو تغيير نظام الحكم في الدولة، أو الاستيلاء عليه أو تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو المناهضة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة.

المادة (38) تنص على عقوبة السجن المؤقت كل من قدم معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة، بهدف الإضرار بمصالح الدولة والإساءة إلى

هيبتها أو مكانتها، وذلك باستخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

ويتضح من ذلك أن جرائم النشر الإلكتروني لا يستلزم المشرع الاتحادي فيها صفة خاصة في مرتكبها فهي تقع بمجرد نشر البيانات أو المعلومات التي تخص آخرين.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية يتضح لنا أن حرية التعبير والرأي من الحريات الأساسية للإنسان ولا يمكن الكلام عن مجتمع ديمقراطي تسوده سيادة القانون دون توفير هامش كبير لممارسة هذه الحريات، وقد ساهم انتشار وسائل الاتصال الحديثة وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، في إيجاد مساحات جديدة لممارسة حرية التعبير والرأي والصحافة، نظراً لسهولة الولوج إلى الشبكة وسهولة النشر والتدوين فيها، وبعيداً عن الرقابة وعن القوالب الجاهزة المألوفة في الإعلام التقليدي.

غير أن المتأمل في الفضاء الافتراضي اليوم، يجده يعج بالممارسات غير الشريفة والخارجة عن القانون والأخلاق، وقد تحول إلى ساحات المساس بحقوق الآخرين وإلحاق الأذى بهم، باسم حرية التعبير، كما أنه أصبح وسيلة استغللتها الجماعات الإرهابية في تمويل ودعم أنشطتها، ونشر أفكارها والترويج لها بهدف زرع الموت وترويع الأمنين، ومحاولة المساس بأمن الدولة واستقرارها وسيادتها ووحدتها الوطنية. لذا كان لابد من إيجاد الضوابط والقيود القانونية التي تحكم تناول قضايا الإرهاب في وسائل الإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتطويرها لجعلها مواكبة لتحولات تكنولوجيا الإعلام المتسارعة التي يشهدها العالم. وبالمحصلة خلصت الدراسة إلى بعض النتائج، وانتهت بتقديم جملة من النتائج والتوصيات نوردتها فيما يلي:

أ- النتائج: -

- عدم وجود تعريف واحد واضح ودقيق متفق عليه عالمياً حول مفهوم الإرهاب.
- إذا كانت حرية التعبير تعد ضرورية للتمتع بباقي حقوق الإنسان، إلا أنه من الواجب تقييدها ببعض القيود من أجل الحفاظ على النظام العام والأمن الوطني في الدولة؛ فحرية التعبير ليست مطلقة بل تصبحها واجبات ومسؤوليات حتى لا تتحول إلى فوضى.
- كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ضمان الحق في حرية التعبير والصحافة والنشر بشتى الوسائل، طالما أنه يمارس في حدود القانون ولا يمس حقوق الآخرين أو النظام والآداب العامة في الدولة.
- يجوز للدولة أن تفرض قيوداً على حرية التعبير بهدف حماية أمنها الوطني ووحدة أراضيها ضد استخدام القوة أو التهديد بها، بشرط أن تكون القيود منصوصاً عليها في القانون، وأن تهدف لحماية هدف مشروع، وأن تكون ضرورية.
- تترتب المسؤولية الجزائية على المساس بالأمن الوطني، عند إساءة ممارسة حريات الرأي والتعبير، حيث تُسلط عقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية على مرتكبي الجرائم التعبيرية، فضلاً عن العقوبات الإدارية المتمثلة في وقف الطبع أو سحب المطبوعة أو وقف البث أو تعليقه لفترة محددة وسحب البث ورخصته. كما يمكن أن تترتب المسؤولية المدنية عن هذه الأفعال.
- تنطبق نفس القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة على حرية التعبير على فضاء شبكة الإنترنت وغيره من الفضاءات.

- لم يغفل المشرع بدولة الإمارات العربية المتحدة إصدار تشريعات خاصة لتنظيم التطورات التكنولوجية في وسائل الإعلام حيث صدرت تشريعات وقوانين من خلالها تحدد المسؤولية القانونية الناجمة عن التعدي على الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وعلى سلامة الدول وأمنها الوطني.

ب- التوصيات:-

- إن وضع تعريف موحد للإرهاب يمثل أكبر التحديات التي تواجه جهود عملية مكافحة الإرهاب، ويعود ذلك إلى طبيعة الظاهرة الإرهابية، فهو مصطلح ديناميكي (حركي) يختلف نتيجة اختلاف صور الإرهاب وأشكاله وأساليبه، كما أن هناك إشكالية هامة في تعريف الإرهاب تتمثل في غياب الحيادية في وصفه.
- يجب ألا تُستغل هذه مساحات حرية التعبير التي تتيحها وسائل الإعلام وخاصة الجديدة بتهديد النظام العام في الدول، أو أمن المجتمعات وسلامتها لأن هناك خطأ فاصلاً بين الحرية والمسؤولية.
- ضرورة المعالجة الإعلامية المعتدلة التي تقوم على ترسيخ الحقائق وتوطيدها، وليس صنع الأساطير والأوهام ونشرها، بمعنى وضع الظاهرة في حجمها الحقيقي بهدف تحقيق التوازن بين الاهتمام الإعلامي بالإرهاب وبين حجم مخاطره على المجتمع، فلا للتهوين الذي يرفع من شأن العملية الإرهابية إلى درجة المبالغة في محدوديتها وضعفها وهو خطأ إعلامي كبير، ولا للتهويل بقوة الإرهابيين واستحالة مواجهتهم. مع تقديم مواد إعلامية تحليلية ونقدية، تتناول مختلف الأبعاد السياسية والفكرية والاجتماعية التي ترتبط بقضايا الإرهاب.

التشريعات الإعلامية الإماراتية

- من المفيد اللجوء إلى تقنية "الفلتر" من خلال فرض رقابة على المواقع الإلكترونية وعلى الشبكات الاجتماعية التي تحرض على العنف والإرهاب وتروج لهما، أو تدعو إلى زعزعة استقرار الدولة وتقويض أمنها الوطني.
- ضرورة قيام وسائل الإعلام بدورها ضمن المسؤولية الاجتماعية في نقل الأحداث والبحث عن المعلومة الصحيحة من مصادرها الأصلية حتى لا تكون مساهمة في ظهور أو تنمية الإرهاب. مع قيام وسائل الإعلام بدورها في ترسيخ منظومة القيم المجتمعية التي تقدر على مواجهة الإرهاب.
- ضرورة وضع ميثاق شرف أو مدونة سلوك خاص بالإعلام الإلكتروني، يحدد الضوابط القانونية والأخلاقية والمهنية لممارسة العمل الصحفي في الفضاء الرقمي، على أن يطبق هذا الميثاق على كافة مستخدمي الإنترنت.
- تفعيل التعاون الدولي لمحاصرة الجرائم الإرهابية على شبكة الإنترنت؛ عن طريق تبادل المعلومات والتعاون القضائي وتسليم المجرمين.
- إنشاء مواقع إلكترونية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لمجابهة الجريمة المنظمة، من خلال بث مواد تدعو إلى نبذ العنف والتطرف والكراهية، ونشر ثقافة التسامح والحوار والسلام.

المصادر والمراجع

- 1 تحسين محمد أنيس شرداقة، دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف، (دراسة ميدانية)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم تحت عنوان: دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة الإرهاب تحت شعار: عالم بلا حواجز، جامعة الزرقاء، الأردن، 2016م.
- 1 حسن علوان، موضوعات الإرهاب في الفضائيات العربية (دراسة في الشكل والمضمون) رسالة دكتوراه في الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008م.

د. أمجد عبدالقادر عوض

1محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص 488.

1McQuaid D., (2005) Mass Communication Theory, 5edition. New Delhi, Vistara Publication.p21.

1السيد أحمد المصطفى عمر، البحث الإعلامي، ط1(بنغازي: منشورات قار يونس، 1996م، ص179.

1 سورة البقرة، الآية: 40.

1 سورة الأعراف، الآية: 116.

1 سورة الأعراف، الآية: 154.

1 سورة الأنفال، الآية: 60.

1 سورة النحل، الآية: 51.

1 سورة القصص، الآية: 32.

1 سورة الانبياء، الآية: 90.

1 سورة الحشر، الآية: 13.

1 ابن منظور، لسان العرب، مج1، دار صادر ودار بيروت، 1955م، ص ص 436-439.

1 مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، القرار السابع لمجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، المملكة العربية السعودية، 12 مايو 2015م.

1 خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد: احتلال العراق وأفغانستان والعدوان على غزة ولبنان، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012م، ص 20.

1 عزت اسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، ص119.

1 www.alma3raka.net

1 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ص 153.

1 يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، دار سرمد للطباعة، بغداد، 2013م، ص 23.

1-إبراهيم الحيدري، سييسولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2015، ص31.

التشريعات الإعلامية الإماراتية

- 2 عزت إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، ص144
- 3 تتهاني علي يحيى زياد، الإرهاب ووسائل مكافحته (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص.63
- 1 Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English 1974: Terrorism "use of Violence and intimidation, especially for political purpose".
- 4 عبد المحسن بدوي أحمد، دور برامج الإعلام في تنمية الوعي الأمني ومكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 5 عبد الحفيظ عبد الله المالكي، نحو مجتمع آمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، ط1، مطابع الحميضي، الرياض، 2010، ص 161.
- 6 شوكت محمد عليان، الإرهاب المفروض والمرفوض حقيقته - أسبابه - علاجه، دار العليان للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 162-163.
- 7- عبد الله مطلق عبد الله، الإرهاب وأحكامه في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 212-213.
- 8 -أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مرجع سابق، ص 78.
- 1 أحمد فلاح العموش، أسباب ظاهرة الإرهاب، بحث مقدم إلى أعمال ندوة مكافحة الإرهاب، بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 1999م، ص 89.
- 9-المرجع السابق، ص 74-75.
- الفقرة 12 من التعليق العام رقم 34، المادة 19 - حرية الرأي والتعبير، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/GC/34) الدورة المئة، جنيف، 11-29 يوليو 2011م)
- 10- أنظر المادة 30 + 31 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة/ الباب الثالث: الحريات والحقوق والواجبات العامة.
- 11-Cohen-Almagor, R. (2005), «Media Coverage of Acts of Terrorism: Troubling Episodes and Suggested Guidelines, » Canadian Journal of Communication, Volume 30, No. 3, pp. 383- 409.
- 12- جان لوك ماريه، ترجمة: يوسف ضوامطه، تقنيات الإرهاب، ط1، المكتبة الثقافية، لبنان، 2004، ص 155.

د. أجد عبد القادر عوض

- 13- شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 135.
- 14-Nacos, B.L., Bloch-Elkon, Y., and Shapiro, R.Y. (2007), «Post-9/11 Terrorism Threats, News Coverage, and Public Perceptions in the United States, » International Journal of Conflict and Violence, Volume 1, No. 2, 2007, p. 106-126.
- 15- نصيرة تامي، الإعلام الفضائي والإرهاب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2015
- 16- عبد الله بن عبد العزيز العجلان، الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول "حماية أمن المعلومات والخصوصية في قانون الإنترنت" القاهرة، 2008م، ص 5.
- 17 - تعريف الأمن القومي www.mawdoo3.com
- 18- زكريا حسين، الأمن القومي، 18- www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi
- 19- المرجع نفسه.
- 20- الفقرة 21 من التعليق العام رقم 34، العام رقم 34، المادة 19 - حرية الرأي والتعبير، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص7.
- 21- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2016م، بإصدار قانون العقوبات الاماراتي.
- 22- دائرة القضاء، سلسلة التشريعات الاتحادية، قانون مكافحة الجرائم الإرهابية، ط2، 2015م، ص 10-11.
- 23- مرسوم اتحادي رقم (7) لسنة 2014م صادر بتاريخ: 24 شوال 1435هـ الموافق: 2014/8/20م.
- 24- مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية.
- 25- قانون اتحادي رقم (15) لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر.
- 26- للاستزادة يمكن الاضطلاع على قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (26) لسنة 2017 في شأن المحتوى الإعلامي.

1WWW.dic.com

التشريعات الإعلامية الإماراتية

- 27- إمام حسنين عطا الله، جرائم تقنية المعلومات في التشريعات والصكوك العربية، ط1، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017م، ص 404-405.
- 28- مرسوم اتحادي رقم (5) لسنة 2012 الصادر بتاريخ: 13 / 8 / 2012م.
- 29- أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مرجع سابق، ص 78.
- 30- أحمد فلاح العموش، أسباب ظاهرة الإرهاب، بحث مقدم إلى أعمال ندوة مكافحة الإرهاب، بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 1999م، ص 89.
- 31- المرجع السابق، ص 74-75.
- 32- الفقرة 12 من التعليق العام رقم 34، المادة 19 - حرية الرأي والتعبير، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة المئة، جنيف، 11-29 يوليو 2011م (CCPR/C/GC/34)
- 33- أنظر المادة 30 + 31 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة/ الباب الثالث: الحريات والحقوق والواجبات العامة.
- 34-Cohen-Almagor, R. (2005), «Media Coverage of Acts of Terrorism: Troubling Episodes and Suggested Guidelines, » Canadian Journal of Communication, Volume 30, No. 3, pp. 383- 409.
- 35- جان لوك ماريه، ترجمة: يوسف ضوامطه، تقنيات الإرهاب، ط1، المكتبة الثقافية، لبنان، 2004، ص 155.
- 36- شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 135.
- 37-Nacos, B.L., Bloch-Elkon, Y., and Shapiro, R.Y. (2007), «Post-9/11 Terrorism Threats, News Coverage, and Public Perceptions in the United States, » International Journal of Conflict and Violence, Volume 1, No. 2, 2007, p. 106-126.
- 38- نصيرة تامي، الإعلام الفضائي والإرهاب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2015
- 39- عبد الله بن عبد العزيز العجلان، الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول "حماية أمن المعلومات والخصوصية في قانون الإنترنت" القاهرة، 2008م، ص 5.
- 40- تعريف الأمن القومي www.mawdoo3.com

41 - زكريا حسين، الأمن القومي، 41

www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi

42- المرجع نفسه.

43- الفقرة 21 من التعليق العام رقم 34، العام رقم 34، المادة 19 - حرية الرأي والتعبير، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص7.

44- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2016م، بإصدار قانون العقوبات الاماراتي.

45- دائرة القضاء، سلسلة التشريعات الاتحادية، قانون مكافحة الجرائم الإرهابية، ط2، 2015م، ص 10-11.

46- مرسوم اتحادي رقم (7) لسنة 2014م صادر بتاريخ: 24 شوال 1435هـ الموافق: 2014/8/20م.

47- مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكرهية.

48- قانون اتحادي رقم (15) لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر.

49- للاستزادة يمكن الاضطلاع على قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (26) لسنة 2017 في شأن المحتوى الإعلامي.

1WWW.dic.com

50- إمام حسنين عطا الله، جرائم تقنية المعلومات في التشريعات والصكوك العربية، ط1، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017م، ص 404-405.

51- مرسوم اتحادي رقم (5) لسنة 2012 الصادر بتاريخ: 13 / 8 / 2012م.